محضر اجتماع مجلس الأمناء رقم ١٠٣

عُقِدَ اجتماع مجلس الأمناء أونلاين، في تمام الساعة الثامنة من مساء الإثنين الموافق ٢٠٢٥/١٢/٢٢. واستضاف السيد هيثم البخاري/ الإداري المستقل، شركة جي جي آي كونسلتنكز، إلى جانب عدد من السادة أعضاء فريق الإسناد.

أولًا: الإيجاز التنفيذي

١. ملف شركة (بي دي أو): أطلع المدير التنفيذي السادة الأعضاء على آخر تطورات الدعوى القضائية المقامة من قبل شركة (بي دي أو)، مشيرًا إلى صدور أمر قضائي بإغلاق الدعوى بناءً على طلب الشركة. كما استعرض مقترح الشركة باللجوء إلى التحكيم الودي، إضافة إلى قرارها بتخويل اثنين من موظفي فرعها في عمّان للتفاوض مع المجلس. وبيّن أن إخلال الشركة بشروط التعاقد تضمّن على سبيل المثال لا الحصر، ما يأتي:

- عدم الالتزام بالمواقيت المحددة في الشروط المرجعية ونصوص العقد.
- انخفاض نسبة البيانات المدرجة في التقرير إلى ما يقارب النصف.
- عدم ترجمة التقرير إلى اللغات العربية والكردية والإنكليزية وفقًا لما نص عليه العقد.
- عدم تسليم النسخ الورقية من التقرير.
- عدم تسليم وسائط التخزين الإلكترونية.(Flash)

٢. أجور نقل ممثلي منظمات المجتمع المدني: أشار المدير التنفيذي إلى مقترح ممثلي (الجهات الحكومية الممولة) القاضي بتعويض المشمولين بأجور النقل بمكافئة بمبلغ مقطوع قدره (٢٠٠,٠٠٠) مائتا ألف دينار عن كل اجتماع، بدلًا من احتساب بدل الإيفاد الداخلي وفقًا لقانون الإيفاد والسفر، كما نصّت عليه الموازنة السنوية التي أُقرت في الاجتماع السابق. وذلك تسهيلًا للإجراءات الإدارية.

٣. مسؤولية توفير الكادر للعمل في الأمانة الوطنية: أكد المدير التنفيذي ضرورة قيام الجهات الحكومية المعنية بتسمية موظفين للعمل ضمن الأمانة الوطنية، لاسيما مع قرب الشروع بتنفيذ خطة العمل، مشددًا على الحاجة إلى دعم فعلي وعملي من جميع الأطراف لضمان حسن سير التنفيذ.

٤. تحديات عمل فريق الإسناد: استعرض المدير التنفيذي التحديات التي تواجه عمل فريق الإسناد، والمتمثلة في عدم التزام بعض الأعضاء، أو محدودية الخبرة لدى بعضهم الآخر، أو عدم التنسيق المسبق بينهم وبين العضو الذي يمثلونه قبل مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. ولمعالجة هذه التحديات، اقترح مشاركة عدد من الأعضاء الممثلين للمجتمع المدني في الاجتماعات بالتناوب. وتخصيص أيام محددة من الأسبوع لدوام فريق الإسناد في مكاتب الهيأة. ومن جانبه، أبدى السيد أحمد زواري ملاحظة بشأن ضرورة عدم إضعاف دور أعضاء مجلس الأمناء، والحفاظ على مركزية القرار بيد المجلس. وأوضح المدير التنفيذي أن فريق الإسناد جهة استشارية، وأن جميع القرارات النهائية تبقى من اختصاص مجلس الأمناء.

٥. التنسيق مع وزارة المالية: أشار المدير التنفيذي إلى التحديات التي تواجه الهيأة في مجال التنسيق والتعامل مع وزارة المالية، مقترحًا على ممثلي الجهات الحكومية المساعدة في ترتيب لقاء مع معالي الوزيرة. وأوضح العضو السيد علي نزار وجود محاولات مستمرة بهذا الشأن، رغم صعوبة الحصول على موعد رسمي.

استعراض مسودة تقرير عام ٢٠٢٣

قدم السيد/ هيثم البخاري – ممثل الإداري المستقل، شركة (جي جي آي) – عرضًا أوليًا تناول فيه مراحل إعداد التقرير، وآليات التعاون مع وزارة المالية والجهات المعنية، فضلًا عن التحديات التي واجهت عملية جمع البيانات من بعض الشركات. وأوضح أنه تم تضمين ملخص تنفيذي شامل، وتحليل المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات السوق ذات الصلة، إلى جانب توثيق الإجراءات التصحيحية الناتجة عن تقارير التحقق السابقة، كما ناقش السادة الأعضاء نماذج الإفصاح (Templates) المعتمدة، وإمكانية تبسيطها بما يسهم في تسهيل عملية تحصيل البيانات من قبل الشركات.

بعد ذلك، قدم السيد/ هيثم البخاري عرضًا تفصيليًا لمحتويات التقرير، موضحًا أن إعداده تم وفق المعايير المعتمدة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ولا سيما وزارة المالية التي أبدت تعاونًا واضحًا في تزويد البيانات المطلوبة. وأشار إلى أن بعض البيانات، لاسيما المتعلقة بالشركات التابعة لوزارة النفط، ما تزال معلّقة نتيجة تأخر اجتماع اللجنة المركزية المختصة بإطلاق المعلومات، الأمر الذي انعكس على استكمال بعض الجوانب الفنية في التقرير.

وتحدث العضو السيد علي نزار عن ضرورة التمييز بين الشركات الحاصلة على التراخيص (License Holders) وشركات تحميل النفط (Lifters) موضحًا أن عددًا من الشركات الحاصلة على الرخص لا يمارس حاليًا نشاط تحميل أو لا يرتبط بتواصل مباشر مع سومو. وأكد أهمية التواصل مع هذه الشركات عبر القنوات الرسمية، وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة أو من خلال سومو عند الحاجة، لضمان شمول جميع الشركات المعنية بمتطلبات الإفصاح وتوفير البيانات اللازمة بصورة متكاملة.

من جانبه، اقترح السيد أحمد زواري – ممثل السكرتارية الدولية – اعتماد نماذج إفصاح مبسطة ومعتمدة بدلًا من النماذج المعقدة، بما يسهم في تسهيل عملية تعبئة البيانات وتقليل الإشكالات الفنية. كما شدد على ضرورة عرض أي تعديل أو اعتماد لنماذج جديدة على مجلس الأمناء لمناقشتها وإقرارها أصوليًا، حفاظًا على دور المجلس ومركزيته في اتخاذ القرار. وأوضح السيد المدير التنفيذي إلى أهمية تخصيص فصل مستقل ضمن التقرير يتناول وضع إقليم كردستان ويتضمن خلفية قانونية ومالية موجزة، وتوضيح تطورات تصدير النفط والإطار التنظيمي المعتمد، بما يسهم في تقديم صورة أوضح ومتكاملة للقارئ، ويعزز فهم السياق الخاص بالإقليم ضمن التقرير.

القرار:

صادق مجلس الأمناء على تقرير عام ٢٠٢٣ بنسخته الحالية بعد مراعاة الملاحظات المثارة خلال الاجتماع، وطلب من الأمانة الوطنية نشره بصيغته النهائية على الموقع الرسمي قبل الموعد المحدد بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١.

تحرر المحضر في بغداد بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٥.

روناك علي حسين
منظمة سازان للمرأة وحقوق الإنسان

إبراهيم جلوب جبر
جمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين

د. وليد عبدالملك عبد الجبار
منظمة إنسان لأجل الإنسان

حسين فاضل نجيب
اتحاد الحقوقيين العراقيين

عبد الصاحب نجم عبد
نقابة المحاسبين والمدققين

عبد الرسول كايوموف
شركة لوك أويل

زيد الياسري
شركة بي بي

محمد قاسم مفتن
شركة الصناعات التعدينية

محمد ياسين حسن
شركة نفط الوسط

زياد حمد عبيد
دائرة الرقابة الداخلية

حسام علي حسين العقابي
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

د. سمير فخري نعمة
البنك المركزي العراقي

د. صباح جندي منصور
وزارة التخطيط

...
وزارة المالية

د. ماجد عبد الأمير كاظم
وزارة الصناعة والمعادن

علي نزار فائق الشطري
وزارة النفط

علاء رسول محيي الدين
المدير التنفيذي

حيان عبد الغني السواد
رئيس المجلس